بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

الدورة الخامسة والستون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة

الأخت \ سميرة الامين أبو بكر
عضو بعثة الجماهيرية العربية الليبية

أمام

اللجنة الثالثة

حول

البند "28": النهوض بالمرأة

نيويورك إفرنجي 11\10\2010 إفرنجي

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،،،

بدايـة أتقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، وتهنئتي موصولة إلى السادة أعضاء هيئة المكتب، ويعرب وفد بلادي عن تأييده للبيان الذي أدلى به السيد ممثل اليمن باسم مجموعة الـ77 والصين .

السيد الرئيس،،،

يكتسي هذا البند أهمية خاصة حيث أجمع المجتمع الدولي على حق المرأة في المساواة مع الرجل، وضرورة تعزيز مساهمتها في بناء مجتمعها سياسيا واقتصاديا، أخذا في الاعتبار طبيعتها كأنثى . وتجسد ذلك باعتماد الجمعية العامة قرارها رقم (64/289) المعنون "الاتساق على مستوى المنظومة" الذي نص في فقراته العاملة (49) على إنشاء جهازا جامعا في الأمم المتحدة يعنى بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، الذي سيباشر مهامه فعليا في مطلع العام القادم 2011.

لقد جاء القرار المذكور تفعيلا للقرار (63/311) وانسجاما مع إعلان ومنهاج عمل بكين الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة عام 1995، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للمرأة، والتي أكدت في مجملها على حق المرأة في التعليم، والصحة، والتنمية، والأمن، وحمايتها من جميع الانتهاكات التي قد تتعرض لها مثل الاستغلال الجنسي، والعنف الجسدي والنفسي، ووقوعها فريسة الاغتصاب والاتجار بها، لاسيما النساء والفتيات المهاجرات، وفي مناطق النزاع المسلح، إضافة إلى ما تتعرض له المرأة من سياسات تمييزية عن الرجل في الأجور والمشاركة في الاقتصاد وفي صنع القرار .

السيد الرئيس،،،

لقد أولت الدولة اهتماما كبيرا بمرافق الرعاية الصحية الأولية للمرأة الحامل، حيث تخضع للمتابعة والإشراف الطبي خلال فترة الحمل والولادة ، وبلغت نسبة الأمهات اللواتي حصلن على رعاية صحية قبل الولادة (98%)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل وفيات الأمهات من (77) حالة وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة حيّة عام 1992 إلى (27) حالة وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة حيّة عام 2007.

وقد أظهرت نتائج التعداد السكاني لعام 2006 أن النساء يشكلن (49.3%) من عدد السكان، وأن معدل البقاء على قيد الحياة لدى الإناث سجل ارتفاعا حيث وصل متوسط العمر للنساء إلى (75) سنة في عام 2005، وبلغت نسبة إلتحاق الإناث بمراحل التعليم المتوسط (الثانوي) والعالي (98.4%) في عام 2006 .

إيمانا من ليبيا بأهمية تفعيل حقوق المرأة التي كفلتها الشريعة الإسلامية، فقد أصدرت العديد من التشريعات التي كفلت للمرأة المساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات، وإزالة التمييز بين الجنسين على أساس النوع، حيث ضمن المشرع الليبي حق المرأة في العمل في جميع المجالات، والتمتع بالضمان الاجتماعي، والمعاش التقاعدي، والتملك ومزاولة الأنشطة الاقتصادية، والتمتع بالخدمات التعليمية، والصحية، وحصولها على امتيازات إجازة الوضع ورعاية الأطفال. كما حققت المرأة الليبية إنجازاً آخراً بإصدار القانون رقم (24) لعام 2010، بشأن أحكام الجنسية الليبية، حيث نصت المادة (11) منه *واقتبس " يجوز منح أولاد المواطنات الليبيات المتزوجات من غير الليبيين الجنسية الليبية، وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط اللازمة لتنفيذ هذه المادة" انتهى الاقتباس.*

وفي مجال الأحوال الشخصية، حظيت المرأة بعناية خاصة من المشرع، حيث أكد القانون رقم (10) لسنة 1984، بشأن الأحكام

الخاصة بالزواج والطلاق، المركز القانوني المتساوي للمرأة والرجل في التشريع، وفي التقاضي أمام المحكمة، وحظّر على الرجل المتزوج الزواج بامرأة أخرى إلا بعد الحصول على موافقة خطية من الزوجة الأولى .

وتأكيدا على التزامها بتنفيذ التعهدات المتفق عليها دوليا، تم إطلاق المشروع الوطني لإستراتيجية النهوض بالمرأة في الجماهيرية العظمى (2010 - 2014) في 2010/08/1، برعاية الدكتورة "عائشة معمر القذافي" أمين عام جمعية واعتصموا للأعمال الخيرية سفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة، وهي تهدف إلى تعزيز القيم والاتجاهات والسلوكيات لدعم النهوض بالمرأة، وتمكينها من المشاركة بفاعلية في النهوض بالمجتمع .

ولتعزيز حقوق المرأة التي أقرّها المشرع الليبي من خلال جملة من القوانين والتشريعات، تمّ إصدار القانون رقم (12) لسنة 2010 حول علاقات العمل، حيث أعطت المواد (24 و25 و26) منه مزايا للمرأة، منها حقها في إجازة الأمومة بعد الولادة لمدة 14 أسبوعا مدفوعة الأجر، وإلزام جهات العمل التي يعمل بها نساء بتوفير حضانة لرعاية أطفال العاملات أثناء فترة عمل أمهاتهم، كما خصص للمرأة المرضعة ساعة أو أكثر من ساعات العمل لإرضاع طفلها مدفوعة الأجر.

السيد الرئيس،،،

يعرب وفد بلادي عن القلق العميق إزاء تدهور الوضع الإنساني للمرأة الفلسطينية، جرّاء ما تتعرض له من انتهاكات جسيمة لحقوقها من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي ما فتئت تتمادى في ممارساتها العنصرية، واضطهادها للشعب الفلسطيني بأكمله، والمرأة بشكل خاص، مستخفة بجميع المواثيق والصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان وحمايتها. وما استمرار الاحتلال الإسرائيلي

للأراضي الفلسطينية، وحصار غزة، وبناء المستوطنات إلا دليل على ذلك.

كما يعرب وفد الجماهيرية العربية الليبية عن القلق إزاء تردّي أوضاع المرأة في أجزاء مختلفة من القارة الأفريقية، جرّاء تردّي الأوضاع الاقتصادية في بلدانها، وانتشار الأمراض والجوع والفقر. وفي هذا الإطار، يدعو وفد بلادي المجتمع الدولي إلى إيلاء مزيد من الاهتمام، والتركيز أكثر على الظروف المحيطة بالنساء في أفريقيا، ومساعدتهن على تجاوز الأزمات التي تعيقهن عن تحقيق طموحهن في التعليم، والصحة، والعمل، والتنمية في جو من الأمن والاستقرار.

تدين بلادي العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة، وجرائم الاغتصاب والتشويه التي تتعرض لها النساء والفتيات في مناطق النزاع المسلح. ويجدد وفدي إدانته الشديدة لظاهرة الاتجار بالنساء والفتيات المهاجرات، والنساء في المناطق التي تشهد صراعا مسلحا. وتعبيرا عن موقفها الثابت من هذه الجريمة البشعة واللاإنسانية، انضمت الجماهيرية العظمى إلى مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي تكللت جهودها إلى جانب الشركاء الآخرين باعتماد خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بما في ذلك النساء، برعاية شخصية من الدكتور "علي عبد السلام التريكي، رئيس الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة .

شكرا السيد الرئيس.